

أثر تطبيق اللامركزية المالية على الحد من الفقر في جنوب أفريقيا

د. محمود محمد عبد الرازق عنبر (*)

● ملخص:

تهدف هذه الدراسة الي التعرف على أثر تطبيق اللامركزية المالية على الحد من الفقر في جنوب افريقيا، وذلك باستخدام بيانات 70 بلدية من بلديات الفئة (B) لعام 2022. وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات لقياس اللامركزية المالية وهي: لامركزية الانفاق، ولامركزية الايراد، ونسبة التحويلات الي اجمالي الايراد المحلي لكل بلدية، بالإضافة الي مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية والسياسية. وقد توصلت الدراسة الي وجود علاقة سلبية للامركزية الانفاق ولامركزية الايراد، وعلاقة ايجابية للتحويلات من الحكومة المركزية على الحد من الفقر في بلديات جنوب افريقيا. وخلصت الدراسة الي أن تأثير اللامركزية المالية على الحد من الفقر في جنوب افريقيا مرتبط الي حد كبير بالقدرات المؤسسية على المستويين المحلي والمركزي، وتعظيم الايرادات الذاتية، وتصميم نظم للتحويلات المالية مساندة للفقراء، فضلاً عن تعزيز اليات الرقابة والمساءلة وتقليل معدلات الفساد.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية المالية، البلديات، الفقر، لامركزية الانفاق، لامركزية الإيراد، التحويلات المركزية، جنوب إفريقيا

(*) مدرس الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة أسوان

The impact of fiscal decentralization on poverty reduction in South Africa

Dr. Mahmoud Mohammad Abdel Razek Anber

• Abstract

This study aims to examine the impact of fiscal decentralization on reducing poverty in South Africa, using data from 70 municipalities, for the year 2022. The study used three indicators to measure fiscal decentralization, which are: spending decentralization, revenue decentralization, and the ratio of transfers to the total local revenue for each municipality, in addition to a set of economic, demographic, and political variables. The study found a negative relationship between spending decentralization and revenue decentralization, and a positive relationship for transfers from the central government to reduce poverty in South African municipalities. The study concluded that the impact of fiscal decentralization on reducing poverty in South Africa is largely linked to institutional capabilities at the local and central levels, maximizing own revenues, designing financial transfer systems that support the poor, as well as strengthening oversight and accountability mechanisms and reducing corruption rates.

Keywords: Fiscal decentralization, municipalities, poverty, spending decentralization, revenue decentralization, central transfers, South Africa



• مقدمة:

استحوذت اللامركزية المالية منذ تسعينيات القرن الماضي على اهتمام كبير من جانب الاقتصاديين والممارسين، ووكالات التنمية متعددة الأطراف، وأصبحت من بين الاتجاهات الأكثر انتشاراً في التنمية خاصة في الدول النامية (World bank, 2000). ولقد شهدت العقود الثلاثة الماضية اهتماماً كبيراً باللامركزية المالية فرضته العديد من الدوافع، كان في مقدمتها تحول العديد من الدول إلى اقتصاد السوق، وتشعب وظائف الدولة، وبعض الدوافع السياسية مثل سياسات التحول الديمقراطي الداعمة للامركزية، بالإضافة الي تفعيل دور المحليات لتحسين جودة الخدمات العامة باعتبارها أكثر معرفة بالشئون المحلية وبأحوال المواطنين المحليين بالنسبة للبلدان النامية (Eaton, 2003; Livingstone & Charlton, 2001). وإذا كانت اللامركزية تعرف بشكل عام على أنها نقل للسلطة والمسؤولية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية، إلا ان اللامركزية المالية بشكل خاص تتطوي على ضرورة توافر ثلاثة عناصر أساسية وهي: تحديد مسئوليات الانفاق، وتحديد مصادر للإيرادات المحلية، بما فيها حق الوحدات المحلية في الاقتراض، وتصميم نظام جيد للتحويلات المالية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية، أو من الحكومات المحلية الأعلى إلى الحكومات المحلية الأدنى (Smoke, 1996; Shah & Thompson, 2004; Kharisma, 2013). بالإضافة الي مكوني البنية المؤسسية على المستويين المحلي والمركزي والرقابة من قبل الحكومة المركزية (الطماوي، 1990).

وتتعدد اهداف اللامركزية المالية في البلدان المختلفة مثل تحسين تقديم الخدمات، والتعليم، والرعاية الصحية لأفراد المجتمع المحلي بصورة تتلاءم مع تفضيلاتهم، والتمكين المالي للمجتمعات المحلية، وتخصيص الموارد. وتشير نظرية اللامركزية المالية أن الكفاءة الاقتصادية تتحقق في حاله لا مركزة الخدمات التي يتم استهلاكها داخل النطاق الجغرافي للوحدة المحلية، فالحكومات المحلية بصفتها الأقرب من المواطنين المحليين، ولديها معلومات أفضل حول احتياجاتهم وتفضيلاتهم، وبالتالي

فهي الأقدر على تقديم الخدمات العامة ذات الطابع المحلي بكفاءة أفضل من الحكومة المركزية. كذلك فإن المنافسة بين الوحدات المحلية المختلفة والتي تخلق الية لممارسة الاختيار للمواطن المحلي عن طريق الاعتراض على سياسة الوحدة المحلية نفسها أو الانتقال للعيش في وحدة محلية أخرى، تؤدي الي الابداع والابتكار في تقديم الخدمات العامة، فضلاً عن الكفاءة في توصيل الخدمات للجماعات الفقيرة المهمشة بشكل أفضل من الحكومة المركزية المقيدة بالنظم البيروقراطية (أمين، 2010).

ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يكون للامركزية المالية آثار إيجابية على الحد من الفقر وذلك لأنه كلما زادت اللامركزية في القرارات المتعلقة بالنفقات والإيرادات لصالح المحليات، زاد الإنفاق المرتبط بالفقراء، وذلك في ظل وجود البنية السياسية والمؤسسية المناسبة (Amin, 2005; Skira, 2006). كما تتيح اللامركزية الفرصة لإنشاء مؤسسات ديمقراطية يمكن للفقراء أن يشاركوا فيها بنشاط وأن يقرروا ويمارسوا الضغط من أجل تحقيق مصالحهم، فقيام الناخبين بدفع ثمن الخدمات العامة المحلية من خلال الضرائب والرسوم سوف يجعلهم يشعرون بحقهم في مساءلة السلطات المحلية على مستوى جودة توصيل هذه الخدمات من حيث الكم والكيف. يساعد أيضاً قرب الحكومات المحلية من المواطنين المحليين ومن الظروف المؤسسية على المستوى المحلي في التعرف على الفقراء وتحسين حصولهم على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء (Sepulveda & Martinez, 2010). وتشير بعض الأدبيات الي ان اللامركزية المالية تساعد على إيجاد حلقة وصل بين قرارات العائد وقرارات الإنفاق، بالشكل الذي يساهم في تحسين جودة تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، التي تعد على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للحد من الفقر (Bahi & Linne, 1992).

وعلي الجانب الاخر هناك بعض الادبيات التي تشكك في الاثر الايجابي للامركزية المالية علي الحد من الفقر مستندة علي عدة عوامل منها: عدم قدرة الحكومة المحلية علي مهام اعادة التوزيع والتي تعد اداه مهمة جداً للحد من الفقر وتقليل التفاوت في



الدخول، بالإضافة الي ان فرضية حرية انتقال الافراد عبر الوحدات الحكومية المختلفة -والتي تدفع الحكومات المحلية نحو الابتكار في تقديم الخدمات والمنافسة- هي موضع شك خاصة في الدول النامية ذات التركيبات العرقية غير المتجانسة والدول ذات تكلفة الانتقال المرتفعة (عبد الوهاب، 2010). كما ان عملية المساءلة المحلية والحد من الفساد والمتوقع جنيهما من اللامركزية المالية، يمكن ان تعطي نتائج عكسية على تقليل معدلات الفقر إذا أدت اللامركزية المالية الي سيطرة النخبة المحلية، والذين يتمتعون بمرونة أكبر من تلك المتوفرة لدى صناع القرار على المستوى المركزي(Prud, 1995; Kolstad&Fgeldstag, 2006).

ويشكل الفصل السابع من دستور جنوب افريقيا عام 1996 الإطار الدستوري للامركزية المالية، حيث قسم الحكومة الي ثلاثة مستويات هي: الحكومة المركزية، وتسع مقاطعات، و284 بلدية. وتنص المادة 155 من دستور عام 1996 على أن البلديات المحلية تتشكل من ثلاث فئات رئيسية هي: 6 بلديات من الفئة (أ) Category A، ويقصد بها بلدية لديها سلطة بلدية تنفيذية وتشريعية في منطقتها، و231 بلدية من الفئة (ب) Category B، ويقصد بها بلدية تشترك في السلطة التنفيذية والتشريعية في منطقتها مع بلدية من الفئة (ج) تقع ضمن منطقتها، و47 بلدية من الفئة (ج) Category C، ويقصد بها بلدية لها سلطة تنفيذية وتشريعية في منطقة تضم أكثر من بلدية. وقد حدد الدستور الوظائف والمسئوليات الخاصة بكل مستوى، فالحكومة المركزية مسؤولة عن إدارة شئون البلاد، وتتقاسم المسؤولية في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مع الحكومات المحلية. أما حكومة المقاطعات فهي مكلفة بتقديم معظم الخدمات الأساسية وهي التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، وأما البلديات فهي مسؤولة عن خدمات البنية التحتية مثل: المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والنظافة، وإنارة الشوارع، وجمع القمامة (Geyer, 2007).

وتجدر الاشارة الي ان دراسات قليلة قد بحثت الصلة بين اللامركزية المالية والفقر من الناحية التجريبية كما سيتضح في قسم مراجعة الأدبيات. ومع ذلك، غالبا ما تكون

النتائج مختلطة. ولذلك، فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في أثر اللامركزية المالية على الفقر في جنوب أفريقيا. وبناء على هذه الخلفية، تتمثل اشكالية الدراسة في الاجابة على تساؤل رئيسي حول تأثير اللامركزية المالية على الحد من الفقر في جنوب افريقيا، وقد ركزت الدراسة على اللامركزية المالية دون غيرها من اشكال اللامركزية الاخرى سواء الادارية او السياسية لأنها هي التي تعطي الحكومات المحلية الفرصة للحصول على المزيد من الموارد المالية لاستخدامها في برامج أكثر مناصرة للفقراء. وفي هذا السياق تسعى الدراسة الي الاجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي: ما هو أثر لامركزية الانفاق على الحد من الفقر في جنوب افريقيا؟ الي اي مدى تؤثر الاستقلالية المالية للحكومات المحلية في جنوب افريقيا على الحد من الفقر؟ هل يمكن ان تلعب التحويلات المالية للحكومات المحلية دوراً في الحد من الفقر في جنوب افريقيا؟ وفي هذا الإطار تنقسم الدراسة الي ثلاثة اقسام بخلاف المقدمة والخاتمة، حيث يتناول الجزء الاول مراجعة للأدبيات النظرية والتطبيقية حول أثر اللامركزية المالية على الحد من الفقر، ثم الجزء الثاني والذي يتناول المنهجية المستخدمة وتقدير النموذج من خلال توصيف المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها وكذلك التوقعات المستقبلية لها، وأخيراً الجزء الثالث الذي يتناول نتائج التقدير.

أولاً: مراجعة الأدبيات التي تناولت علاقة اللامركزية المالية بالفقر

علي الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين اللامركزية المالية والفقر، الا ان هذه العلاقة غامضة نسبياً، حيث ان جوهر اللامركزية المالية يحدث في سياقات مختلفة وليس بشكل حاسم، بمعنى انه قد يتخذ اشكالاً مختلفة وفي اوقات مختلفة. فاللامركزية المالية كأداة للحد من الفقر تتوقف على عدة عوامل منها: درجة تقدم الدولة نفسها، وكذلك البنية المؤسسية على المستوى المركزي والمحلي، بالإضافة الي المؤشر نفسه المستخدم لقياس اللامركزية المالية. وعلي ذلك فان هذا الجزء سوف يتناول دور اللامركزية المالية في التخفيف من حدة الفقر في الادبيات المختلفة من المنظورين النظري والتجريبي.



1-العلاقة النظرية بين اللامركزية المالية والفقير:

استناداً لمبدأ التبعية¹، ينبغي اسناد وظيفة تخصيص الموارد الي المستويات الأدنى من الحكومة وذلك نظراً لما تتمتع به هذه الحكومات من خاصية القرب وتوافر المعلومات مقارنة بالحكومة المركزية، وذلك فيما يتعلق بالاستجابة باحتياجات المواطنين المحليين.(Oates, 1972) فقد اوضح كل من (Tiebout,1956; Wildasin, 1994) ان المنافسة بين الحكومات المحلية تزيد من كفاءة استهلاك السلع العامة وذلك من خلال امكانية تنقل السكان بين الوحدات المحلية. وعلي الرغم من اتفاق كثير من الادبيات مع هذا التوجه، الا ان هناك بعض الادبيات التي تشكك في قدرة الحكومات المحلية في التخصيص الكفاء للموارد انطلاقاً من ان صحة هذا التوجه تتطلب مجموعة من الافتراضات مثل تفعيل اليات الديمقراطية المحلية، والمساءلة والشفافية، بالإضافة الي ضرورة التوسع الاداري من خلال استحداث اجهزة ادارية لتنفيذ البرامج على المستوى المحلي بالشكل الذي يزيد من التكاليف الادارية من التمويل المخصص لتقديم الخدمات العامة، وهي كلها افتراضات محل شك خاصة في الدول النامية.

وإذا كانت الحكومات المحلية يمكنها ان تلعب الدور الالهم في وظيفة تخصيص الموارد، الا ان النظرية التقليدية للامركزية المالية تشكك في اسناد وظيفة اعادة التوزيع للحكومات المحلية(Oates, 1972; Musgrave,,1989)، وبالتالي فان الحكومة المركزية هي الاقدر على اداء مهمة اعادة التوزيع وذلك بما تمتلكه من قدرات مالية وضريبية وسياسية ومؤسسية تمكنها من اداء هذه المهمة. فضلاً عما تمثله حرية انتقال الافراد بين الحكومات المحلية - والتي سيجتريب عليها جذب ذوي الدخل المنخفضة ومغادرة اصحاب الدخل المرتفعة- من قيد في تنفيذ سياسة اعادة التوزيع (Ehdaie, 1994)، وبالتالي يرى (Peterson,1995; Prud'homme, 1995) ان اللامركزية

¹ - يعني هذا المبدأ انه يجب تقديم السلع والخدمات من خلال أصغر وحدة محلية وذلك لاعتبارات كثيرة منها: القرب، والتزام الحكومة المركزية بالنمطية، والاستخدام الامثل للموارد

المالية لها اثار سلبية على اعادة التوزيع. وعلي الجانب الاخر تشير دراسة (Pauly, 2005; Bahi et al, 1999; Brid & Rodriguez, 1973) انه في ظل التنقل المحدود -نظراً للارتباطات القبلية وارتفاع التكلفة الاقتصادية- وقرب الحكومات المحلية من تفضيلات المواطن المحلي، يمكن ان يكون للحكومات المحلية دوراً في اعادة التوزيع أفضل من الحكومة المركزية التي قد تخلق توزيعات متحيزة للموارد للحكومات المحلية ذات الاهمية السياسية الاكبر. كما تشير دراسة (Persson & Tabellini, 1994) ان الحكومات المحلية أكثر كفاءة في مهمة اعادة التوزيع باعتبارها الاقدر على الوصول لكشوف المنتفعين من سياسة اعادة التوزيع بالشكل الذي يقلص من حجم المنافع الموجهة لغير المستفيدين من هذه البرامج.

وتشير بعض الادبيات الي ان تأثير اللامركزية المالية على الحد من الفقر يتوقف على مجموعة من العوامل المؤسسية والاصلاحات الجوهرية على المستويين المحلي والمركزي، بالإضافة الي وجود نظم تحويلات من الحكومة المركزية الي الحكومات المحلية المتحيزة الي الفقراء. حيث توصلت دراسة (Steiner, Susan, 2005) التي تناولت الإطار المفاهيمي لتأثير اللامركزية المالية على الحد من الفقر الي ان اللامركزية لا تؤثر على الحد من الفقر من خلال تحديد مهام الانفاق فقط، بل يجب ان يرتبط ذلك بعوامل اخري مثل الفساد وسيطرة النخبة المحلية ورفع كفاءة العاملين على المستوى المحلي. وفي دراسة (Crook, Richard, 2003) التي تناولت تأثير اللامركزية على سياسات الحد من الفقر من خلال استعراض الدراسات المقارنة لدول افريقية توصلت الي ان اللامركزية عادة لا تؤدي الي التقليل من حدة الفقر، في حالة غياب اليات المساءلة على المستويين المركزي والمحلي. وقد رات الدراسة التي قامت بها الامم المتحدة ان متطلبات التأثير الايجابي للامركزية المالية على الحد من الفقر هي صياغة نظام تحويلات عادل يركز على الفقراء، ومنح محددة الغرض تخدم الفقراء، بالإضافة الي بناء القدرات على المستوى المحلي (UNDP, 2005). وباستخدام مسح نظري لتجارب اللامركزية الخاصة ب 19 دولة نامية توصلت دراسة (Jutting, et.al, 2004) الي ان العلاقة بين اللامركزية المالية والحد من الفقر



تتوقف على المستوى الاقتصادي للدولة ووفقاً لكفاءة الحكومة المركزية في القيام بالوظائف الحكومية. كما يرى (Steiner, 2005) انه حتى تتحقق الاثار الايجابية للامركزية المالية على الفقر فلا بد من تطبيق اللامركزية المالية على جانبي الانفاق والايراد.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت التجارب الافريقية فهناك دراسة (Crawford, 2008) والتي تناولت دراسة تأثير اللامركزية المالية على الفقر في غانا من خلال اجراء مسح في عام 2004 لمقاطعتين وتوصلت الي عدم نجاح اللامركزية في تخفيض معدلات الفقر أو الحد من التفاوت بين الريف والحضر، وهي تقريباً نفس النتيجة التي توصل اليها (Yankson, 2008) بإجراء مسح في خمسة مدن وقرى بداخل مقاطعة جوموا في غانا وتوصلت الي عدم مساهمة اللامركزية في خفض الفقر بداخل المقاطعة. وفي اوغندا توصلت دراسة (Steiner, 2006) الي اعتبار اللامركزية عملية اصلاح طويلة الاجل تشتمل على تغييرات سياسية وادارية واقتصادية وبالتالي من غير المتوقع ان تتحقق الاثار الايجابية الخاصة بالحد من الفقر في الاجل القصير، وتمثلت أهم المعوقات في عدم تمتع الوحدات المحلية بسلطات حقيقية للمشاركة في صنع القرار، وانخفاض جودة الموارد المالية والبشرية على المستوى المحلي، بالإضافة الي محدودية المشاركة الشعبية. وختاماً، فان المساهمات النظرية حول أثر اللامركزية المالية على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل لا تزال غامضة، وبالتالي يجب تقييمها من الناحية التجريبية.

2-الدراسات التجريبية:

بحسبدراسة (von Braun and Grote, 2002) ما إذا كانت اللامركزية تخدم الفقراء باستخدام مؤشر التنمية البشرية كبديل للفقر وثلاثة مؤشرات للامركزية وهي اللامركزية المالية والإدارية والسياسية. وفيما يتعلق باللامركزية المالية التي تهتم هذه الدراسة، تظهر نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أن حصة أكبر من النفقات المحلية تميل إلى الحد من الفقر، ولكن مع تأثير

تنازلي. وبحثت أيضاً دراسة (Sepulveda and Martinez-Vazquez, 2011) الآثار المحتملة للامركزية المالية على الفقر وعدم المساواة في مجموعة من الدول في مراحل مختلفة من التنمية، باستخدام كل من الآثار الثابتة والعشوائية لانحدار GLS، وأظهرت نتائج تحليل الانحدار تأثيراً إيجابياً، ولكنه ضئيل على الفقر مع آثار ثابتة، في حين أن اللامركزية المالية باستخدام الآثار العشوائية، لها تأثير إيجابي وهام على الفقر، حيث يزداد الفقر بنسبة 0.465% لزيادة بنسبة واحد في المئة في اللامركزية المالية. وفيما يتعلق بعدم المساواة في الدخل، يبدو أن اللامركزية المالية تزيد من عدم المساواة في الدخل بالنسبة لمعظم البلدان التي هي في المراحل الأولى من التنمية، وكانت معاملات اللامركزية المالية إيجابية وذات دلالة إحصائية في ظل كل من انحدار الآثار الثابتة والعشوائية، مع زيادة عدم المساواة بنسبة 0.237% و 0.284%.

وفي دراسة عن 19 دولة نامية، توصلت دراسة (Johannes et al, 2004) الي وجود تأثير ايجابي للامركزية على الفقر في ثلث الدول التي تم دراستها، ولكن لا توجد أي أدلة على مثل هذا التأثير في باقي عينة الدراسة، كما توصلت أيضاً الي وجود تأثير سلبي للدول ذات المؤسسات الضعيفة، وأثر ايجابي في حالة وجود اليات مساءلة. وباستخدام بيانات 52 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة من عام 1970 الي عام 2002 توصلت دراسة (Amin, 2005) الي وجود علاقة معنوية غير خطية بين اللامركزية المالية والفقر بالنسبة للدول النامية والانتقالية ووجود علاقة معنوية سالبة بين اللامركزية المالية والفقر بالنسبة للدول المتقدمة. وان اللامركزية المالية (عندما تصل نسبة النفقات المحلية الجارية الي 37% من اجمالي النفقات الجارية، أو عندما تصل نسبة الايرادات المحلية باستبعاد التحويلات الحكومية الي 55%) لها تأثير ايجابي، وبعد هذه النسب لها تأثير سلبي. كما يظهر (Faridi&Nazar, 2013; Faridi, et.al., 2012) ان للاستقلال الذاتي في الدخل والإنفاق على مستوى المقاطعات في باكستان تأثيراً إيجابياً على الحد من الفقر وخلق فرص العمل. وتظهر دراسة أجراها (Ahmed, 2013) وجود علاقة إيجابية بين اللامركزية المالية في باكستان وفعالية برامج الحد من الفقر. وقد تم العثور على استنتاج مماثل في بحث



أجراه (Yao, 2007) باستخدام بيانات من 150 دولة في الفترة 1975-2000، والذي وجد علاقة إيجابية بين اللامركزية المالية والحد من الفقر.

وحللت أيضاً الدراسة التي أجراها (Banwo,2012) اللامركزية المالية وتأثيرها على الفقر باستخدام بيانات من نيجيريا مع فرضية أن اللامركزية المالية لا تؤدي إلى تآكل الفقر. وبينت نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) أن اللامركزية المالية للإنفاق تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.6 في المئة في الفقر، في حين أن اللامركزية المالية للإيرادات تمثل انخفاضاً كبيراً بنسبة 29.5 في المئة في الفقر. وباستخدام بيانات من 34 دولة نامية، يوصي (Sepulveda & Martinez, 2010) بأن تقوم الحكومة المركزية بوظيفة إعادة التوزيع لأن اللامركزية المالية تعتبر ذات تأثير سلبي على برامج الحد من الفقر. وحللت دراسة (Nguyen,2008) العلاقة بين اللامركزية المالية ومتوسط الدخل الشهري الأدنى في فيتنام، ولاحظت الدراسة وجود علاقة سلبية بين اللامركزية المالية ودخل الفقراء، حيث أدت الزيادة بنسبة 1.0% في حصة المقاطعات الفرعية من إجمالي نفقات المقاطعات إلى انخفاض بنسبة 0.39% تقريباً في متوسط الدخل الشهري الخمس الأدنى. وتقدم دراسة (Anggraeni, et.al., 2022) تحليلاً لأثر تطبيق اللامركزية المالية في 505 مدينة في إندونيسيا خلال الفترة من 2010 إلى 2019، وباستخدام النسبة المئوية لعدد السكان تحت خط الفقر كمؤشر عن المتغير التابع، ودرجة الاستقلالية المالية للمدن كمؤشر عن اللامركزية المالية، توصلت الدراسة إلى أن اللامركزية المالية لها دور مهم في تقليل مستوى الفقر في المناطق/المدن على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا، فإن تحليل أثر اللامركزية المالية على تقليل معدلات الفقر في جنوب أفريقيا بشكل عام محدود للغاية. فقد حللت دراسة (Elhiraika, 2007) تأثير اللامركزية المالية على تقديم الخدمات (التعليم والصحة) من قبل المقاطعات في جنوب إفريقيا. وتبين من النتائج أن الإيرادات الذاتية لكل مقاطعة تزيد الإنفاق على التعليم بنسبة 0.10 في المئة، كما تؤثر الإيرادات الذاتية لكل مقاطعة

تأثيراً سلبياً على الإنفاق الصحي. وباستخدام بيانات البلديات الحضرية (بلديات الفئة A) وخلال الفترة من عام 2005 الي 2011، تناولت دراسة (Moche, et.al., 2014) تحليل العلاقة بين اللامركزية المالية والفقر وذلك باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الأسري الحقيقي للفرد كبديل للفقر ونسبة إنفاق البلديات إلى الإنفاق الحكومي كمؤشر للامركزية المالية. وقد أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً على المدى القصير للامركزية المالية على الاستهلاك الأسري الحقيقي للفرد في جنوب إفريقيا.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أمرين هما: الأول، أنها استخدمت ثلاثة مؤشرات للتعبير عن اللامركزية المالية بدلاً من التركيز على مؤشري لامركزية الانفاق ولامركزية الايراد كغالبية الدراسات التجريبية السابقة. فنظراً لأن تأثير اللامركزية المالية على الفقر يختلف باختلاف المؤشر المستخدم لقياس اللامركزية المالية، فان هذه الدراسة قد أضافت مؤشر الاعتمادية المالية لمعرفة إثر التحويلات المالية على الحد من الفقر. الأمر الثاني أن كل الدراسات التي اجريت على جنوب افريقيا قد استخدمت اما بيانات التسع مقاطعات، او بيانات الثمان بلديات من الفئة (A) والتي يمكن الحصول عليها بسهولة، الا ان هذه الدراسة قد استخدمت في التحليل بيانات 70 بلدية من بلديات الفئة (B) البالغ عددهم 231 بلدية.

ثانياً: المنهجية وتقدير النموذج

تستخدم الدراسة تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتحليل أثر تطبيق اللامركزية المالية على الفقر في جنوب أفريقيا. ويركز التحليل على البلديات المحلية من الفئة (B)، حيث يغطي التحليل بيانات 70 بلدية محلية من الفئة من اجمالي 231 توافرت عنهم أحدث البيانات لعام 2022. ولتحليل أثر تطبيق اللامركزية المالية على الفقر في جنوب افريقيا اعتمدت الدراسة النماذج الثلاثة التالية:

$$pov_i = \beta_0 + \beta_1 ETO + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + X'y + \varepsilon_i$$

$$pov_i = \beta_0 + \beta_1 ITTE + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + X'y + \varepsilon_i$$

$$pov_i = \beta_0 + \beta_1 IDET + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + X'y + \varepsilon_i$$



أي أن:

i: البلديات في جنوب أفريقيا.

pov: عدد الفقراء لكل بلدية.

ETO: مؤشر لامركزية النفقات.

TTE: مؤشر لامركزية الإيرادات.

DFT: مؤشر نسبة الاعتماد على التحويلات المالية.

X: متجه للمتغيرات الأخرى التي تؤثر على الفقر والتي تشمل: المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية والسياسية المستخدمة.

ei: مصطلح الخطأ.

وعلى ذلك ينقسم هذا الجزء إلى قسمين: يتناول الأول المتغيرات المستخدمة في التحليل ومصادر بياناتها، أما الثاني فيتناول توصيف هذه المتغيرات والتوقعات المسبقة لها.

1-التعريف بالمتغيرات المستخدمة ومصادر البيانات

تستخدم الدراسة نسبة الفقراء الي اجمالي عدد السكان في كل بلدية كمؤشر يعبر عن المتغير التابع، وقد تم الحصول على هذه البيانات من المسح الإحصائي المجتمعي في جنوب أفريقيا لعام 2022. أما المتغير المستقل الرئيسي المستخدم هو اللامركزية المالية، وقد تم قياسها من خلال ثلاث مؤشرات هي: لامركزية النفقات، ولامركزية الإيرادات، ومؤشر نسبة الاعتماد على التحويلات. حيث تشير الادبيات أن الطرق المختلفة لقياس درجة اللامركزية المالية تنتج ارتباطات مختلفة بالنسبة لتأثير اللامركزية المالية على المتغيرات الاقتصادية بشكل عام، والفقر بشكل خاص (Halder, 2007). وذلك بالإضافة الى المتغيرات المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية والديمقراطية والسياسة المستخدمة في الدراسة. والتي تتمثل في السكان (إجمالي عدد السكان لكل بلدية)، والبطالة (معدل البطالة لكل بلدية)، والتعليم (نسبة غير الملتحقين بالتعليم الى إجمالي عدد السكان)، وعدد المقاعد السياسية (عدد أعضاء المجلس في كل بلدية). ويوضح الجدول رقم (1) المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل وكذلك المؤشرات المعبرة عن هذه المتغيرات، ومصادر البيانات الخاصة بها.

جدول رقم (1)

المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل
والمؤشرات المعبرة عنها ومصادر بياناتها

المتغير	المؤشر المستخدم في القياس	مصدر البيانات
المتغيرات المالية		
اللامركزية المالية	مؤشر لامركزية النفقات (نسبة الإنفاق المحلي الي الإيراد الكلي)	تم حساب هذه المؤشرات من خلال بيانات الأرقام التي تم الحصول عليها من موقع وزارة الخزانة، موازنات الحكومات المحلية (الأرقام الأولية) لعام 2022. http://www.treasury.gov.za/ https://municipalities.co.za/ https://vulekamali.gov.za/datasets/division-of-revenue-bills/
	مؤشر لامركزية الإيرادات أو الاستقلالية المالية (نسبة الإيراد المحلي الذاتي إلى إجمالي الإيرادات المحلية)	
	مؤشر الاعتمادية المالية (نسبة التحويلات المالية المركزية إلى إجمالي الإيرادات المحلية)	
المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية		
السكان	إجمالي عدد السكان لكل بلدية وفقا لعام 2022.	كتاب دليل حكومة البلديات جنوب إفريقيا (The municipalities 2022 Government Hand Book South Africa 2022).
البطالة	معدل البطالة لكل بلدية وفقا لعام 2022.	
مستوى التعليم	نسبة غير الملتحقين بالتعليم إلى إجمالي السكان لكل بلدية.	
المتغيرات السياسية		
عدد المقاعد السياسية	عدد أعضاء المجلس في كل بلدية 2022.	كتاب دليل حكومة البلديات جنوب إفريقيا (The municipalities 2022 Government Hand Book South Africa 2022).

المصدر: تم عمل الجدول بمعرفة الباحث.



2-توصيف ومبررات المتغيرات التفسيرية المستخدمة والتوقعات المسبقة

من خلال ما توفر لدى الباحث من بيانات من المصادر المختلفة، وبالرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية السابقة لنفس موضوع الدراسة، فقد تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي من المحتمل أن تفسر التغيرات في مستوى الفقر في جنوب أفريقيا. وعلى ذلك تستخدم الدراسة سبع مؤشرات لقياس تأثيرهم على مستوى الفقر للبلديات المحلية في جنوب أفريقيا، حيث تنقسم هذه المؤشرات إلى متغيرات مالية، بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية، ومتغيرات ديمغرافية، ومتغيرات سياسية. وفيما يلي توصيف هذه المتغيرات وكيفية حسابها، وكذلك التوقعات المسبقة لها لتأثيرها على مستوى الفقر في جنوب أفريقيا:

أ- المتغيرات المالية:

1) لامركزية الانفاق

ويعتبر هذا المتغير الأكثر استخداماً كمؤشر لقياس اللامركزية المالية، وقد تم قياسه بنسبة الانفاق المحلي لكل بلدية الي الایراد الكلي. ومن المتوقع أن تؤثر لامركزية الانفاق بشكل ايجابي على الحد من معدلات الفقر، وذلك على اعتبار أنه كلما زادت حصة الانفاق المحلي الذي يتم تمويله من خلال تحصيل الایرادات المحلية، فان الحكومات المحلية تكون أكثر عرضه للمساءلة أمام ناخبیها.

2) لامركزية الایراد (الاستقلالية المالية)

تم قياس هذا المتغير بنسبة الایراد الذاتي لكل بلدية الي الایراد الكلي، وتتوقع الدراسة أن زيادة الاستقلالية المالية للحكومات المحلية تحد من الفقر. حيث ان زيادة مساهمة المواطن المحلي في الایراد الذاتي يزيد من مستوى الشفافية والمساءلة بالشكل الذي يضطر الحكومة المحلية الي الاستخدام الأمثل للموارد.

3) الاعتمادية المالية

تم قياس درجة الاعتمادية المالية للبلديات بنسبة التحويلات المالية المركزية الي اجمالي الایراد الكلي للبلديات. وعلى الرغم من اختلاف الأدبيات حول تأثير الاعتمادية

المالية كمؤشر لقياس اللامركزية المالية على المتغيرات الاقتصادية بشكل عام، إلا أن هذا التأثير مرتبط إلى حد كبير بتصميم نظام التحويلات نفسه داخل الدولة. ونظراً لأن نظم التحويلات في جنوب أفريقيا تعتمد على سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات، فإنها تعطي حافزاً للحكومات المحلية بزيادة الانفاق، بالإضافة إلى أن تحقيق التوازن المالي للحكومات المحلية يحسن من قدرتها على توفير السلع والخدمات. وبالتالي تتوقع الدراسة وجود تأثير إيجابي بين زيادة نسبة التحويلات والحد من الفقر.

ب- المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية:

تضمنت الدراسة متغيرات مختلفة لمراعاة التأثيرات التي قد تحدثها العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى على الفقر. واستناداً على كثير من الدراسات السابقة، تتوقع الدراسة وجود تأثير إيجابي لارتفاع مستوى التعليم، والبطالة على الحد من الفقر. أما فيما يتعلق بعدد السكان، فتتوقع الدراسة وجود تأثير سلبي لتزايد عدد السكان على معدلات الفقر وذلك نظراً لأن هذه الزيادة تضغط على السلع والخدمات التي يتلقاها المواطن المحلي.

ت- المتغيرات السياسية:

تم تضمين متغير سياسي في التحليل يعكس عدد المقاعد المخصصة لأعضاء المجلس داخل كل بلدية، حيث تؤدي الزيادة في عدد أعضاء المجلس الذين يمثلون البلدية إلى زيادة القوة التفاوضية وبالتالي اتخاذ قرارات من شأنها توسيع القاعدة الضريبية أو البحث عن مصادر جديدة للإيرادات المحلية. وبالتالي من المرجح أن يرتبط هذا المتغير ارتباطاً إيجابياً بمستوى الحد من الفقر في حال استخدام هذه الأموال لتمويل الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة بما يتناسب مع احتياجاتهم (Allers, de Haan, & Sterks, 2001).

ثالثاً نتائج التحليل:

يتناول هذا الجزء نتائج تحليل أثر تطبيق اللامركزية المالية على الفقر في جنوب أفريقيا، وتتضمن نتائج التحليل ثلاثة نماذج كل نموذج استخدم مؤشر مختلف لقياس اللامركزية المالية. فالنموذج الأول استخدم مؤشر لامركزية النفقات، ومن خلال هذا



النموذج نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة 63% من إجمالي التغيرات في المتغير التابع. أما النموذج الثاني والذي استخدم مؤشر الاستقلال المالي، فتفسر المتغيرات المستقلة فيه نسبة 61% من إجمالي التغيرات في المتغير التابع. وفيما يتعلق بالنموذج الثالث والذي يستخدم نسبة الاعتماد على التحويلات المالية الحكومية، نجد أن المتغيرات المستقلة فيه تفسر 69% من إجمالي التغيرات في المتغير التابع. وتوضح الجداول التالية نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم (2)

نتائج تحليل أثر تطبيق اللامركزية المالية على الفقر باستخدام

مؤشرات اللامركزية المالية

المتغير	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
لامركزية النفقات	-0.0192 (0.0004)		
لامركزية الإيرادات		-0.1173 (0.0014)	
الاعتمادية المالية			0.2258 (0.000)
عدد السكان	-6.03 (0.974)	-1.52 (0.3814)	-1.06 (0.4963)
التعليم	0.4918 (0.0054)	0.5167 (0.0040)	0.0022 (0.0380)
البطالة	0.3538 (0.004)	0.3900 (0.0001)	0.3757 (0.000)
السياسة	-3.34 (0.974)	0.00014 (0.8938)	-2.49 (0.9791)
معامل التحديد R-squared	63%	61%	69%
عدد المشاهدات	70	70	70

المصدر: تم عمل الجدول بمعرفة الباحث من بيانات الجدول رقم (1) و(2) و(3) في الملحق الإحصائي.

ويتضح من خلال التحليل السابق ما يلي:

1. أن للمؤشر الأول للامركزية المالية (لامركزية النفقات)، والمؤشر الثاني (لامركزية الإيرادات)، تأثيرات سلبية على الحد من الفقر في جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه النتائج تتعارض مع التوقعات المستقبلية للدراسة والتي رأّت زيادة درجة المساءلة والشفافية مع زيادة الانفاق أو زيادة الاستقلالية المالية، وتتعارض أيضاً مع دراسة كل من (Faridi&Nazar, 2013; Faridi, et.al., 2012) والتي توصلت الي أن الاستقلال الذاتي (كمقياس للامركزية المالية) في الدخل والإنفاق على مستوى المقاطعات في باكستان له تأثيراً إيجابياً على الحد من الفقر وخلق فرص العمل،، الا انها توافقت مع دراسات (Ahmed,2013 ; Moche,et.al., 2014; Anggraeni et al., 2022)، والتي أوصت بأن تقوم الحكومة المركزية بتنفيذ وظيفة إعادة التوزيع لأن اللامركزية المالية تعتبر ذات تأثير سلبي على برامج الحد من الفقر، وقد يرجع ذلك الي عدم وجود بنية مؤسسية داخل البلديات تساعد لامركزية الانفاق والايراد في جني مكاسب للفقراء.

2. أما المؤشر الثالث للامركزية المالية (نسبة الاعتماد على التحويلات)، فعلي الرغم من وجود بعض الدراسات التي تحذر من أن البلديات المحلية ربما تحصل على أموال في شكل تحويلات حكومية دولية كان يمكن استخدامها للحد من الفقر، ولكن تستخدم تلك الأموال لأغراض أخرى غير الحد من الفقر، أو أن الاعتماد الكبير علي التحويلات من الحكومة المركزية يعيق قدرة الحكومة المحلية علي صياغة سياستها وألوياتها التي تعكس تفضيلات مواطنيها (World Bank,1999 ; Smoke,2001)، الا أن نتائج التحليل تظهر تأثيراً إيجابياً لنسبة الاعتماد على التحويلات على مستوى الفقر، وهو ما يتفق مع التوقعات المستقبلية للدراسة . وقد يرجع ذلك الي وجود صيغة منضبطة لنظم التحويلات في البلديات في جنوب أفريقيا.



3. تشير نتائج تحليل الانحدار أن للمتغيرات المستقلة الأخرى (التعليم والبطالة) تأثيراً كبيراً على الفقر. حيث إن كل منهم له تأثير إيجابي على الحد من الفقر، وهو ما يتفق مع التوقعات المستقبلية للدراسة ويتفق مع دراسة (Jacobson,1969 ; Ahmed,2013; Muthalib, 2018).

4. كان من المتوقع أن تكون متغيرات مثل (عدد السكان، وعدد المقاعد السياسيه) ذات تأثير على معدل الفقر، الا انه اتضح ان جميع هذه المتغيرات ليس لها أي دلالة إحصائية مع المتغير التابع، وهذا ما لم يتفق مع التوقعات المستقبلية. كما تتعارض هذه النتائج أيضاً مع الدراسات السابقة، فبالنسبة لمتغير عدد السكان فقد أظهرت نتائج التحليل في دراسة (Ahmed,2013) بأنه كلما ارتفعت الكثافة السكانية يتناسب عكسياً مع مستوى الفقر، وهذا يتناقض تماماً مع الافتراض العام القائل بأنه كلما زاد عدد السكان، زاد العبء على الحكومة المحلية والمركزية من حيث التخفيف من حدة الفقر. وفيما يتعلق بعدد المقاعد السياسية، فقد أظهرت دراسة (Boulding, 2021) أن السمات المؤسسية الأساسية للديمقراطية (الأحزاب السياسية، والانتخابات التنافسية، والمجتمع المدني، وحماية الحقوق الديمقراطية) ترتبط بالسلوك السياسي لأفقر المواطنين. حيث ترى أنه كلما كان المجتمع المدني قوياً، وكلما كانت الأحزاب السياسية لديها القدرة والحوافز لتركيز جهود التعبئة على الفقراء، وكلما كانت المؤسسات الديمقراطية قوية، سيتمكن الفقراء من الحصول على المزيد من السلع والخدمات.

واستناداً إلى نتيجة هذا التحليل، فإن سياسة اللامركزية الموصي بها لصالح الفقراء تكون من خلال تعزيز القدرات المالية المحلية، وتعظيم الإيرادات الذاتية المحلية، وتخصيص أموال التحويلات للمناطق الفقيرة، فضلاً عن آليات الرقابة والمساءلة، وتقليل معدلات الفساد (Tebogo et al.,2013)، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أيضاً النظر في فعالية وكفاءة سياسات الحكومات المحلية في التعامل مع بعض القضايا مثل البطالة ونمو السكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير اللامركزية المالية علي الحد من

الفقر يختلف باختلاف المدى الزمني، ففي المدى القصير يكون للامركزية المالية تأثير إيجابي على الحد من الفقر، إلا أن ذلك التأثير في الأجلين المتوسط والطويل يتوقف بدرجة كبيرة على الهيكل المؤسسي على المستويين المحلي والمركزي، وتطبيق اللامركزية المالية على جانبي الانفاق والائرادات، بالإضافة الي تصميم نظم التحويلات سواء من الحكومة المركزية الي الوحدات المحلية أو من الوحدات المحلية الأعلى الي الوحدات المحلية الأدنى والذي يستهدف الفقراء (Von Braun, J., & Grote, 2000).

• الخاتمة والتوصيات

تناولت الورقة أثر تطبيق اللامركزية المالية- مستخدمة ثلاث مؤشرات لقياس اللامركزية المالية- على الحد من الفقر لعدد 70 بلدية من بلديات الفئة B في جنوب أفريقيا في عام 2022. وقد توصلت الورقة الي وجود تأثيرات سلبية للامركزية الانفاق ولامركزية الايراد في الحد من الفقر، وتأثير ايجابي للتحويلات المالية للبلديات على الحد من الفقر. واتساقاً مع الأدبيات السابقة توصلت الدراسة الي وجود تأثيرات ايجابية لمتغير التعليم في الحد من الفقر، إلا ان النتائج لم تظهر أي تأثير لمتغيري السكان، وعدد المقاعد السياسية في الحد من الفقر. وبشكل عام فقد كشفت الورقة أن التأثير الايجابي للامركزية المالية في الحد من الفقر مرهون بمجموعة من العوامل وهي: قدر أكبر من الاستقلال المالي للوحدات المحلية مع تخصيص اعتمادات مناسبة للميزانية، وتحديد الأولويات، والمساءلة، وتقليل الفساد وتفاذي سيطرة النخبة المحلية، ورفع كفاءة العاملين على المستوى المحلي.

وقد لاحظت الورقة أيضاً من خلال مراجعة الأدبيات أن تطبيق البرامج الخاصة بمكافحة الفقر تكون أكثر كفاءة في حال تطبيقها على المستوى المحلي، وذلك يرجع بالأساس الي انخفاض التكلفة، بالإضافة الي تناقص معدل البيروقراطية مقارنة بالمستوى المركزي. كما توصلت أيضاً أن لامركزية مالية يفترض أن تخدم الفقراء تتطلب اعادة هيكلة القطاعات الخدمية سواء على المستوى المركزي أو تلك التي تعمل



على المستوى المحلي، وذلك قبل البدء في تنفيذ سياسة اللامركزية المالية. وأن يتم ذلك مع ضرورة قيام الحكومة المركزية بوضع المعايير التي تضمن الحد من التفاوت بين الحكومات المحلية، دون أن يؤثر ذلك على استقلالية الحكومات المحلية في صنع القرارات المحلية. وفي غياب العوامل المذكورة أعلاه مقترنة بانخفاض القدرات المحلية على توليد الدخل والإدارة واتخاذ القرارات، قد تمارس اللامركزية المالية لمدة عقد من الزمن، ولكن أثرها على الحد من الفقر لن يتحقق.

ويذكر أن هناك ثلاث عقبات أمام الحكومات المحلية في جنوب افريقيا لتحقيق أقصى استفادة من الفوائد المحتملة للمنافسة بين الحكومات المحلية وهي: أولاً، عدم التجانس في ملكية الموارد بين الحكومات المحلية، حيث يشمل عدم التجانس في هذا السياق الاختلافات في الموارد (الطبيعية والبشرية)، والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وملكية البنية التحتية (Miranti et al.,2013). وثانياً الافتقار الي العوامل المؤسسية التي تشمل قدرة الحكومة المحلية على تخطيط الميزانية وتنفيذ برامج وأنشطة التنمية المناصرة للفقراء على المستويين المحلي والمركزي. ولا تتطلب فعالية برامج وأنشطة التنمية خلال فترة اللامركزية التزام الحكومة المركزية فحسب، بل تتطلب أيضاً المشاركة الفعالة من جانب الحكومات المحلية، وذلك لأنه لا يعطي عدد كبير من الحكومات المحلية الأولوية لبرامج الحد من الفقر أو بناء قدرات الموارد البشرية كأهداف إنمائية (Pepinsky and Wihardja,2011). وثمة عامل ثالث وهو يهيكل القوى العاملة حيث توجد علاقة ايجابية بين الفقر وارتفاع معدلات البطالة والتي تعد سمة اساسية من سمات سوق العمل في الدول النامية، فعلى الرغم من أن القطاع غير الرسمي يوفر حلاً فورياً لمشكلة البطالة، إلا أنه يدفع العديد من العمال إلى ظروف هشة، فزيادة المعروض من العمالة مع محدودية برامج المساعدة الاجتماعية والتدخل الحكومي في القطاع غير الرسمي لا يؤدي فقط الي البطالة، بل يجعل حالة العاملين في القطاع غير الرسمي معرضة بشدة للدخول في دائرة الفقر. كما أن لظاهرة الهجرة (التحضر) ونوعية الموارد البشرية تأثيراً كبيراً على الإنجازات الإنمائية لأن الكفاءة

المحدودة للقوة العاملة تتسبب في انخفاض القدرة التنافسية للعمال المحتملين وتجعلهم أكثر عرضة للفقر (Sackey and Osey, 2006).

وتجدر الإشارة إلى أنه في جنوب أفريقيا من الممكن ألا تكون البلديات المحلية فعالة وتتمتع بالكفاءة مثل الحكومة المركزية في تنفيذ السياسات والبرامج التي تراعي مصالح الفقراء في طبيعتها. علاوة على ذلك، يمكن للفساد أيضاً أن يحد من فوائد اللامركزية المالية، وبالتالي يمكن أن يفسر جزئياً النتائج الواردة في هذه الدراسة على الرغم من أن هذا المتغير لم يتم اضافته صراحة. وبناء على ذلك تحتاج حكومة جنوب أفريقيا إلى إعادة تقييم إطارها المالي فيما يتعلق باستراتيجيات الإنفاق لضمان القدرات الكافية على مستوى الحكومة المحلية للاضطلاع بأدوارها في الإنفاق بطريقة تؤدي إلى الحد من الفقر. وقد تنظر البحوث المستقبلية في العلاقة السببية بين اللامركزية المالية والفقر عندما تتوفر بيانات كافية أو تستخدم سلاسل زمنية طويلة، وقد تبحث أيضاً في مدى تغير تصورات الفساد في تأثير اللامركزية.



• مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية:

1. سلمان الطماوي "الإدارة المحلية في مصر بين وحدة النمط وتعدد الأنماط" مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، يونيه 1990 (القاهرة: الشعبة المصرية للعلوم الإدارية)، ص. 14-15.
2. د. خالد زكريا أمين "اللامركزية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية: دروس مستفادة من مراجعة الأدبيات"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية: الخبرات الدولية والمصرية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع برنامج دعم اللامركزية، مايو 2010)، ص، 8.
3. د. سمير عبد الوهاب: اللامركزية والحكم المحلي دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وحدة دعم سياسات اللامركزية، 2010)، ص ص 13-19.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Ahmed, M. (2013). **Fiscal decentralization and political economy of poverty reduction: Theory and evidence from Pakistan**. Durham University.
2. Allers, M., de Haan, J. & Sterks, C: **Partisan influence on the local tax burden in the Netherlands**, (Public Choice 106, pp. 351–363, 2001, at: <https://doi.org/10.1023/A:1005123208352>).
3. Amin, Khaled. Z: **Fiscal Decentralization and Poverty: A Cross Sectional Analysis and A Case Study of Egypt** (UN Published Ph. D. Dissertation, New York, New York University, 2005), pp, 1-51.
4. Anggraeni, R. M., Khusaini, M., & Prasetyia, F "Fiscal decentralization and its effect on poverty alleviation: A case study of Indonesia" **Bulletin of Islamic Economics**, 1(2), 2022, pp.48-35.
5. Bahi, Roy & Jorge Martinez–Vazquez & Sally Wallace: **State and Local Government Choices in Fiscal Redistribution**, Research Paper, No. 58 (Georgia: Georgia State University, Policy Research Center, 2005), pp.1-6.

6. Bahi, Roy & Linne. J: **Urban Public Finance in Developing Countries** (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp, 24-30.
7. Banwo, M.A. "Fiscal decentralization policy and poverty reduction: lessons from Nigeria", **IPPR Journal**, 7 (1), 2012 pp. 1-35.
8. Boulding, Carew, and Claudio A. Holzner, '**What Shapes Political Participation of the Poorest Citizens?**', **Voice and Inequality: Poverty and Political Participation in Latin American Democracies** (New York, 2021; online edn, Oxford Academic, 17 June 2021), <https://doi.org/10.1093/oso/9780197542149.003.0002>.
9. Brid, Richard & Edgard R. Rodriquez: **Decentralization and Poverty Alleviation – International Experience and the Case of the Philippines**, at: (www. interscience. Wiley.com/ journal/ 62503249/ article et ext2 Dol=10, 2010), p.16.
10. Crawford, Gordon. "Decentralization and the limits to poverty reduction: findings from Ghana", **Oxford decentralization studies**, vol. 36, no. 2, 2008
11. Crook, Richard. "Decentralization and poverty reduction in Africa: The politics of local-central relations", **Public administration and development**, vol. 23, 2003, pp 77-88.
12. Eaton, K. Political Obstacles to Decentralization: Evidence from Argentina and the Philippines, **Development and Change**, 32, 101-127. 2002.
13. Ehdaie , Japer, **Fiscal Decentralization and the Size of Government**, World Bank Policy Research Working Paper, No. 1387 (Washington, D.C: World Bank, 1994), pp. 1-15.
14. Elhiraika, A, "Fiscal decentralisation and public service delivery in South Africa", **African Trade Policy Centre, work in progress**, No. 58, 2007.
15. Faridi, M. Z., Chaudhry, M. A., & Ansari, F. N. "The impact of fiscal decentralization, inequality, and poverty on employment: Evidence from Pakistan", **Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)**. 32(2), 2012, 357-369.
16. Faridi, M. Z., & Nazar, R, "Impact of fiscal autonomy on poverty in Pakistan". **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences**, 7(1), 2013, pp. 141-156.
17. Geyer , Yvette: **How Local Government Works** (South Africa: Pretoria, Institute for Democracy in South Africa, 2007), p.23.



18. Halder , Pragna: **Measures of Fiscal Decentralization**, Working Paper Presented to Andrew Young School of Policy Studies, Department of Economics (Georgia: Georgia State University, Summer, 2007), p. 4.
19. Jacobson, H. E. , **Some Indirect Effects of Poverty and Lack of Educational Opportunity in a Philippine Provincial City**. *Manpower and Unemployment Research in Africa*, 2(2), 1969 36–38. <http://www.jstor.org/stable/43391938>.
20. Jutting, Johannes, et al. **Decentralization and poverty reduction in developing countries: exploring the impact**. OECD, Working paper No. 236, 2004.
21. Kolstad, Ivar & Odd- Helge Fjeldstad: **Fiscal Decentralization and Corruption**, **Anti-Corruption Resource Center**, at: ([www.U4/document/U4 ... / U4- Issue – 2006 – Fiscal Decentralization. pdf](http://www.U4/document/U4.../U4-Issue-2006-Fiscal-Decentralization.pdf)), pp. 1-17.
22. Livingstone, I., and Charlton, R. Financing Decentralized Development in a Low-Income Country: Raising revenue for local government in Uganda, **Development and Change**, 32(1), 77-100. 2001.
23. Martinez-Vazquez, J. & McNab, R. M. " Fiscal decentralization and economic growth", **World Development**, 31(9), 2003, 1597-1616.
24. Miranti, R., Vidyattama, Y., Hansnata, E., Cassells, R., & Duncan, A, **Trends in poverty and inequality in decentralizing Indonesia**. OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 148, 2013.
25. Moche, T. J., Monkam, N., & Aye, G. C. " **Fiscal decentralization and poverty in South Africa: Evidence from panel data analysis**" , **Investment Management and Financial Innovations**, 11(2), 2014, 69- 76.
26. Musgrave, R. A., and Musgrave, P.B. **Public Finance in Theory and Practice**, 5th ed. Singapore: McGraw-Hill. 1989.
27. Muthalib, A. A. (2018). **The influence of fuel prices and unemployment rate towards the poverty level in Indonesia**.
28. Nguyen, H-P. " What is in it for the poor? Evidence from fiscal decentralization in Vietnam", **Journal of Public and International Affairs**, 19, 2008, pp. 69-90.

29. Oates, W. E. **On the Theory and Practice of Fiscal Decentralization. In: The Tiebout Model at Fifty**, ed. William A. Fischel. Cambridge, M. A.: Lincoln Institute of Land Policy, 2006, 1-32.
30. Pauly, M. "Income Redistribution as a Local Public Good", **Journal of Public Economics**, 2, 1973, 35-58.
31. Pepinsky, T. B., & Wihardja, M. M. "Decentralization and economic performance in Indonesia", **Journal of East Asian Studies**, 11(3), 2011, 337-371.
32. Persson, Torsten & Guido Tabellini "Is Inequality Harmful for Growth" **American Economic Review**, Vol. 84, No. 3, 1994 (Chicago: American Economic Association), pp. 600-621.
33. Peterson, P., **The Price of Federalism**, Washington D.C: The Brookings Institution, 1995.
34. Prud'homme, R., **The Dangers of Decentralization. The World Bank Research Observer**, 10 1995, 201-26.
35. Remy Prud: **The Dangers of Decentralization**, Policy Research Working Paper 1252 (Washington, D. C: World Bank, 1995), pp. 1-5.
36. Sepulveda C F, Martinez-Vazquez J, **The consequences of fiscal decentralization on human development and income inequality**, WP 10 02, International Studies Program, Andrew Young [25] School of Policy Studies, Georgia State University, [http://aysps.gsu.edu/isp/ files/isppw1002.pdf](http://aysps.gsu.edu/isp/files/isppw1002.pdf) 2010.
37. Sepulveda, C. and Martinez-Vazquez, J. "The consequences of fiscal decentralisation on poverty and income equality", **Environmental and Planning C: Government policy**, 29 (2), 2011, pp. 321-343.
38. Shah, Anwar & Theresa Thompson: **Implementing Decentralized Local Governance: A Treacherous Road with Potholes, Detours and Road Closures**, Working Paper, No, 3353, (Washington, D. C: World Bank, 2004), p. 2.
39. Skira, Meghan: **Fiscal Decentralization and Poverty** (Georgia: Georgia State University, Andrew Young School of Policy State, 2006), pp. 1-23.



40. Smoke, Paul " Fiscal Decentralization in Indonesia: Anew Approach to an Old Idea " **World Development**, Vol .24, No. 8, 1996 (Washington, D. C: World Bank), p. 13.
41. Steiner, susan, **Decentralization and poverty reduction : A Conceptual framework for the economic impact**, German overseas institute (DUI) Research Unit: transformation in the process of globalization, global and area studies Working papers No.3, 2005.
42. Steiner, susan. "Decentralization in Uganda: Exploring the constraints for poverty reduction" **GIGA research program: transformation in the process globalization**, No. 31, 2006.
43. Thornton, J. (2007). **Fiscal decentralization and economic growth reconsidered. Journal of urban economics**, 61(1), 2007, 64-70.
44. Tiebout, C. M. A Pure. **Theory of Local Expenditure, Journal of Political Economy**, 64, 416-424. 1956.
45. United Nation Development program (UNDP). **Fiscal decentralization and poverty reduction**. UNDP premier, 2005.
46. Von Braun, J., & Grote, U. 2000. **Does decentralization serve the poor? In International Monetary Fund Conference on Fiscal Decentralization**. Washington, DC, November (pp. 20- 21).
47. Wildasin, D.E. "Income redistribution and migration" **Canadian Journal of Economics**, 27, 637-656 .1994.
48. Williams A., et al., " Reducing poverty through fiscal decentralization in Ghana and beyond: A review", **Cogent Economics & Finance**, 2018, 6:1, DOI: [10.1080/23322039.2018.1476035](https://doi.org/10.1080/23322039.2018.1476035).
49. World Bank. (1999). **World development report 1999/2000: Entering the 21st Century**. New York: Oxford University Press, 1999.
50. Yankson, Paul W.K "Decentralization and poverty reduction in the Gomoa District of Ghana", **journal of geography**, vol. 62, 2008, pp. 230-240.
51. Yao, G. A. (2007). **Fiscal decentralization and poverty reduction outcomes: Theory and evidence**. Georgia State University, 2007.

• الملحق الإحصائي

جدول رقم (1-م)

نتائج تحليل أثر تطبيق اللامركزية المالية على الفقر باستخدام
مؤشر لامركزية النفقات

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 02:35
Sample: 1 70
Included observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ETO	-0.019235	0.005167	-3.722845	0.0004
TP	-6.03E-08	1.72E-07	-0.349893	0.7276
EDU	0.491815	0.170821	2.879118	0.0054
UNE	0.353820	0.095488	3.705394	0.0004
PS	-3.34E-05	0.001030	-0.032374	0.9743
C	0.515747	0.040042	12.88013	0.0000
R-squared	0.654840	Mean dependent var	0.628143	
Adjusted R-squared	0.627875	S.D. dependent var	0.105615	
S.E. of regression	0.064427	Akaike info criterion	-2.564746	
Sum squared resid	0.265655	Schwarz criterion	-2.372018	
Log likelihood	95.76612	Hannan-Quinn criter.	-2.488192	
F-statistic	24.28429	Durbin-Watson stat	1.286762	
Prob(F-statistic)	0.000000			

جدول رقم (2-م)

نتائج تحليل أثر تطبيق اللامركزية المالية على الفقر باستخدام
مؤشر لامركزية الايرادات

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 02:48
Sample: 1 70
Included observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TTE	-0.117365	0.035160	-3.338008	0.0014
TP	-1.52E-07	1.73E-07	-0.881365	0.3814
EDU	0.516763	0.173121	2.984983	0.0040
UNE	0.390095	0.095339	4.091669	0.0001
PS	0.000140	0.001045	0.134032	0.8938
C	0.534716	0.047286	11.30815	0.0000
R-squared	0.642359	Mean dependent var		0.628143
Adjusted R-squared	0.614418	S.D. dependent var		0.105615
S.E. of regression	0.065582	Akaike info criterion		-2.529223
Sum squared resid	0.275262	Schwarz criterion		-2.336495
Log likelihood	94.52280	Hannan-Quinn criter.		-2.452669
F-statistic	22.99006	Durbin-Watson stat		1.341533
Prob(F-statistic)	0.000000			

جدول رقم (3-م)

نتائج تحليل أثر تطبيق اللامركزية المالية على الفقر باستخدام
مؤشر نسبة الاعتماد على التحويلات

Dependent Variable: POV
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 02:54
Sample: 1 70
Included observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFT	0.225835	0.047554	4.749058	0.0000
TP	-1.06E-07	1.55E-07	-0.684175	0.4963
EDU	0.002173	0.001025	-2.119204	0.0380
UNE	0.375737	0.080699	4.656049	0.0000
PS	-2.49E-05	0.000949	-0.026298	0.9791
C	0.497150	0.048283	10.29655	0.0000
R-squared	0.711646	Mean dependent var	0.628143	
Adjusted R-squared	0.689118	S.D. dependent var	0.105615	
S.E. of regression	0.058887	Akaike info criterion	-2.744563	
Sum squared resid	0.221934	Schwarz criterion	-2.551835	
Log likelihood	102.0597	Hannan-Quinn criter.	-2.668009	
F-statistic	31.58981	Durbin-Watson stat	1.546678	
Prob(F-statistic)	0.000000			